

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عقد خدمات

تم الاتفاق في مدينة الرياض بين كل من:

- 1- **شركة مشبك التصميم للاتصالات وتقنية المعلومات / خدمة صيت** ، سجل تجاري رقم (1010430997) ومقرها الرئيسي مدينة الرياض - حي المصيف وعنوانها للسجل هو ص.ب: 55062 الرياض 11534، ويمثلها في هذا العقد السيدة / خنساء محمود أبو ناجي ويشار إليها فيما بعد من هذا العقد بالـ **(الطرف الأول) أو (الشركة)**
- 2- **العميل - طالب الخدمة والمشارك في خدمة صيت** ويشار إليه فيما بعد من هذا العقد بالـ **(الطرف الثاني) أو (العميل)**

تمهيد

حيث أن الطرف الأول - شركة مشبك - هي شركة متخصصة في مجال التسويق ولديه من الخبرات والإمكانيات ما يؤهلها للقيام بأعمال التسويق. وحيث يرغب الطرف الثاني في التعاقد مع الطرف الأول والاستفادة من خدمة صيت التابعة لشركة مشبك- لذا فقد تم الاتفاق بين الطرفين وهما بكامل أهليتهما المعتبرة شرعاً ونظاماً على ما يلي:

بنود وأحكام العقد

أولاً: مقدمة الاتفاقية:

يعتبر التمهيد أعلاه جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية يقرأ ويفسر معها.

ثانياً: موضوع العقد:

- اتفق الطرفان على تكليف الطرف الأول بالأعمال المطلوبة في مجال الهوية الشخصية والموضحة تفصيلها وكمياتها وأسعارها في الموقع الإلكتروني.

ثالثاً: مدة الاتفاقية:

- مدة العقد تبدأ من تاريخ شراء الباقة وتنتهي بانتهاء الاشتراك وتتجدد بموافقة الطرفين.
- هذا العقد ملزم لطرفيه وكلا الطرفين ملزم بالمدّة المحددة فيها بمجرد الموافقة على العقد ولا يجوز النكول عنها بأي حال من الأحوال فهي ملزمة ومستقرة في ذمة الطرفين.
- بغض النظر عن مدة التعاقد - يلتزم الطرف الثاني بسداد المستحقات الموضحة في الموقع دون منازعة الطرف الأول في أي

- مبالغ مالية في هذا العقد وتعتبر حالة بمجرد تنفيذ الأعمال بإرسال فاتورة من قبل الطرف الأول.
- أي تعديل في المدّة، أو القيمة، أو النطاق أو الأعمال المتفق عليها أو غير ذلك يتطلب الاعتماد الرسمي من قبل الطرف الأول بعد استيفاء الإجراءات النظامية المتبعة، وفي حال عدم الالتزام بذلك فلن يعتد بذلك التعديل.

رابعاً: قيمة الاتفاقية والرسوم والتكاليف:

- اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول بالخدمات المشار إليها في الموقع مقابل مبلغ الباقية المختارة شاملاً ضريبة القيمة المضافة
- لا يمكن إلغاء واسترداد المبالغ المدفوعة إلا باستثناء من الشركة وفي حال عدم مباشرة العمل.
- يحق للشركة التصعيد لمن تراه مناسباً في حال تأخر الدفعات عن مواعيدها او عدم استجابة العميل للمطالبة المالية ويلتزم الطرفين قانونياً بكافة ما نص عليه هذا العقد.

خامساً: إطار العمل:

- يتم إرسال خطة الباقية بعد توقيع العقد ودفع الرسوم ويتم ارسالها للعميل موضحة الجداول الزمنية والمخرجات وتسلسل العمل على المراحل بشكل نهائي.
- العقد لا يشمل التعديلات على مخرجات الباقية.

سادساً: الإخطارات والمراسلات:

أولاً: تتم الإخطارات والمراسلات بين الطرفين بإحدى الطرق الآتية:

1. البريد الإلكتروني المعتمد.

ويكون الإبلاغ الذي يتم وفقاً لحكم هذا البند منتجاً لآثاره النظامية من تاريخ صدوره. ثانياً: إذا تغير العنوان الرسمي لأحد الطرفين، فعليه إبلاغ الطرف الآخر بذلك، فإن لم يقم أحد الطرفين بإبلاغ الطرف الآخر، فيُعد إبلاغ الطرف الآخر على عنوانه القديم منتجاً لآثاره النظامية.

ثالثاً: يُعدُّ أي إبلاغ كتابي مرسل من الطرفين تبليغاً رسمياً للطرف المرسل إليه سواء تم تسليمه إلى الطرف الموجه إليه شخصياً أو ممثله، بشرط أن يتم إرساله وفقاً للطرق المبينة بهذا البند إلى العنوان المبين أمام كل طرف من الأطراف في ديباجة العقد، ما لم يُخطر أحد الطرفين الآخر بتغيير العنوان كتابةً.

سابعاً: شروط وأحكام قبول المخرجات والأعمال المبدئية

- يُعتبر موافقة العميل على نسخة العقد، سواء بشكل ورقي أو إلكتروني، بمثابة إشعار بأنه تم تقديم العقد له للمراجعة والموافقة. ويُعتبر استخدام العميل لخدمات الشركة بعد استلامه لهذا الإشعار قبولاً ضمناً لجميع شروط وأحكام العرض.

- يعتبر العميل بموجب هذا أن كافة الأعمال التي تتم حسب طلبات العميل بعد الموافقة على العرض قد تمت بموافقته وطلبه، وأن الشركة لديها الحق في الحصول على كامل التعويضات المترتبة على تلك الأعمال - حتى في حال عدم توقيع العقد.
- في حال عدم استجابة العميل على المخرجات التي تم تسليمها - خلال ١٠ أيام عمل - تعتبر معتمدة وتم تسليمها وتمت الموافقة عليها ضمناً - وتستحق الدفعات الخاصة بها.
- أي تأخير في تقديم التعليقات أو الموافقات من قبل العميل قد يؤدي إلى تأخيرات في المشروع ويغير في الجدول الزمني الموضح في الباقية، ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي تبعات ناجمة عن هذا التأخير.

الشروط والأحكام العامة

- يقر الطرف الأول بموجب هذا العقد، سوف تؤدي في الوقت المطلوب بشكل احترافي ومهني من قبل عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرات المناسبة، والمؤهلين وذوي الكفاءة والمدرّبين، بمهارات عالية، وبذل العناية اللازمة والجهد لتنفيذ المخرجات وفق المواصفات المطلوبة.
- يلتزم الطرف الثاني بتسليم الطرف الأول بالأهداف العامة / المعلومات والبيانات حتى يتم بناء العمل على إثرها. كما يلتزم الطرف الثاني التزاماً تاماً بتزويد الطرف الأول باحتياجاته وتعبئة نماذج طلب الخدمات بالملاحظات الخاصة بالعمل بشكل مستمر وسريع بما يضمن تنفيذها لتسليم العمل وفق الجدول الزمني المحدد.

سرية واستخدام المعلومات

- على كل طرف يحافظ على سريتها وخصوصيتها وأن يستخدمها فقط للأغراض المتعلقة بهذا العقد وأن يكون الإفصاح فقط للموظفين، المديرين، الوكلاء، والشركات التابعة بحسب الحاجة للمعرفة شريطة أن يتم إخبارهم من جانب الطرف المضي بالمعلومات عن طبيعة الخصوصية لهذه المعلومات ويضمن هذا الطرف أن يتم تعاملهم معها
- عدم الإفصاح عنها لأطراف ثالثة دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول، و عمل نسخ منها فقط إلى الحد الذي تكون فيه ضرورية لأغراض هذا العقد.
- يلتزم الطرف الأول (مشبك) بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالطرف الثاني وكافة البيانات السوقية المتعلقة بأرقام المبيعات، المستهدفين، الشركاء والموردين وأي معلومات من شأنها أن تمس مصلحة الطرف الثاني.

القانون والقضاء المختص:

يخضع هذا العقد للأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية ويجري تفسيره بناء عليها. وفي حال حدوث أي خلاف بين الطرفين بشأن تفسيره أو تنفيذ بنوده وشروطه فإنه يسعى إلى حل هذا الخلاف بالطرق الودية فيما بين الطرفين خلال (30) يوم من تاريخ إبلاغ أحد الطرفين الطرف الثاني بوجود الخلاف، وفي حالة تعذر ذلك يحال الخلاف إلى الجهة القضائية المختصة وتكون محاكم

حدود المسؤولية التعاقدية

- الإصابة الشخصية والوفاة والاحتيايل: بغض النظر عن وجود أي نص يخالف ذلك، لا يوجد في هذا العقد ما يحد أو يستبعد مسؤولية أي من أطرافها فيما يتعلق بالوفاة أو الإصابة الشخصية التي يكون سببها إهماله أو إهمال أي من موظفيه أو وكلاؤه أو مقاوليه الفرعيين؛ الاحتيايل أو التصرف الاحتيايلي؛ أو أي مسؤولية لا يمكن تحديدها أو استبعادها بشكل نظامي.
- المسؤولية عن الخسارة غير المباشرة: لن يكون أي من الطرفين مسئولاً - أيا كانت الطريقة التي تنشأ بها هذه المسؤولية - عن الخسائر التبعية أو غير المباشرة ما لم يكن سببها الإهمال أو الاحتيايل أو التصرف الاحتيايلي.
- المسؤولية عن خسارة الأرباح، لن يكون أي من الطرفين مسئولاً - أيا كانت الطريقة التي تنشأ بها هذه المسؤولية- عن خسارة الأرباح ما لم يكن سببها الإهمال أو الاحتيايل أو التصرف الاحتيايلي.

أوافق على الشروط والأحكام المذكورة أعلاه.